الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.39

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
6 June 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد فونيس إنريكيز (نائب الرئيس) . . . . . .(السلفادور)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-04169 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد تالاس (فنلندا) تولى نائب الرئيس، السيد فونيس إنريكيز (السلفادور)، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/68/596 و A/68/725 و A/68/782/Add.6)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/68/618 و A/68/757 و A/68/782/Add.12)

١ - السيد راماناثان (نائب المراقبة المالية): عرض تقارير الأمين العام عن أداء الميزانية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ وتقارير ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/68/596 و A/68/725) ولقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/68/618 و A/68/757)، فقال إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، باعتبارها بعثة يجري فيها اختبار تطبيق نظام أوموجا، ستواصل في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ دعم نشر وتنفيذ وظائف إضافية لنظام أوموجا بعد المرحلة التجريبية والمجموعة ١ والمجموعة ٢ من مراحل نظام أوموجا المؤسِّس. وقد أدى الاستعراض الشامل لملاك الموظفين المدنيين إلى تخفيض صاف في عدد الوظائف قدره ٨٠ وظيفة في ميزانية القوة المؤقتة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. بينما تعكس ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تكاليف نشر ٣٤ فردا إضافيا من أفراد الوحدات العسكرية نظرا للحالة الأمنية السائدة.

٢ - السيد رويس ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): في سياق عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن قوة فض الاشتباك (A/68/782/Add.6)، قال إن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة على الميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، بما في ذلك التغييرات المقترح إدخالها على ملاك الموظفين والموارد المتصلة بذلك، رهنا بإجراء تخفيض قدره ٢٢ ٢٠٠ دولار في الموارد المطلوبة لتغطية تكاليف العمل الإضافي للموظفين الوطنيين. وأوصت اللجنة الاستشارية أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يسعى للحصول على معلومات أكثر شمولا بشأن المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة التي تم الإبلاغ عنها.

٣ - ثم عرّج السيد رويس ماسيو على تقرير اللجنة الاستشارية بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/68/782/Add.12)، فذكر أن اللجنة الاستشارية قد أوصت بإجراء تخفيض قدره ٩٠٠ ٧٣٧ ١ دولار في الميزانية المقترحة لليونيفيل للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ تمشيا مع توصية اللجنة المقدَّمة للجمعية العامة بتطبيق معدل شغور نسبته ٨ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين العاملين في القوة للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ بدلا من نسبة ٥ في المائة. وأفاد بأن اللجنة الاستشارية لم تعترض على مقترحات الأمين العام المتعلقة بملاك الموظفين للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، وهي تتوقع أن يمكّن الهيكل الجديد للشعبة دعم البعثات من تعزيز كفاءة وفعالية تقديم الخدمات.

٤ - السيد عيزوقي (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن قلقه إزاء كثرة حالات التأخير في إصدار الوثائق الأمر الذي يعرقل عمل اللجنة. وذكّر بأن قوة فض الاشتباك قد

أنشئت قبل حوالي ٤٠ سنة بموجب قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) للفصل بين القوات السورية وقوات الاحتلال الإسرائيلية في الجولان السوري بعد حرب عام ١٩٧٣. وأكد أنه رغم القرارات الداعية إلى الانسحاب إلى حدود سنة ١٩٦٧، فإن الاحتلال مستمر؛ لذلك، ينبغي أن تتحمل إسرائيل عبء تمويل قوة فض الاشتباك.

٥ - وقال إن تدهور الوضع الأمني في الجانب السوري من الخط الفاصل ناتج عن هجمات الجماعات الإرهابية المسلحة التي تستهدف الهياكل الأساسية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك المرافق التابعة لقوة فض الاشتباك. واسترسل قائلا إن دعم إسرائيل لهذه الجماعات في المنطقة الفاصلة في الجولان السوري المحتل يشكل عدوانا ضد القوة، وانتهاكا صارخا لاتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بين القوات، ولولاية القوة، والقانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن. وقد ذهبت إسرائيل إلى حد إقامة مستشفى ميداني بالقرب من الخط الفاصل، وقام رئيس وزراء الإسرائيلي بزيارة الإرهابيين المصابين الذين يتلقون العلاج في المستشفيات الإسرائيلية قبل إعادتهم إلى منطقة الفصل ليواصلوا هجماتهم. وأكد أن دعم إسرائيل لهؤلاء الإرهابيين يعرّض حياة موظفي الأمم المتحدة للخطر ويقوض عمل قوات الأمم المتحدة.

٦ - وأضاف قائلا إن إسرائيل لم تكتف بتقديم الدعم اللوجستي للإرهابيين، بل إنها تقوم أيضا بتدخلات عسكرية مباشرة. فعلى سبيل المثال، في آذار/مارس ٢٠١٤، قامت القوات الإسرائيلية بقصف مدرسة ومسجد في قرية الحميدية، بالقرب من الخط الفاصل، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي، ويبيّن أن قوات الاحتلال تنسِّق مع الجماعات الإرهابية في المنطقة الفاصلة.

٧ - ومنذ إنشاء قوة فض الاشتباك، لم تتوقف الجمهورية العربية السورية عن تقديم دعمها التام للقوة واحترمت اتفاق فض الاشتباك بين القوات، على افتراض أن ذلك يمثل حلا مؤقتا ريثما يتم تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري. وقال إن حكومته تتطلع إلى إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة من خلال تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. وأعرب عن تقدير حكومته للعمل الذي تقوم به قوة فض الاشتباك وللتعاون بين القوة والسلطات السورية وبين البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة والمراقبة المالية، وأعرب عن امتنانها للبلدان المساهمة بقوات.

٨ - السيد غورين (إسرائيل): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن إسرائيل تقدر جميع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأعرب عن امتنانه للبلدان المساهمة بقوات ولجميع الذين يقدمون الدعم لهذه القوات. وأشار إلى أن وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة، عندما عرض الحالة المالية للأمم المتحدة في الجلسة السادسة والثلاثين للجنة، عدَّد الدول التي سددت جميع أنصبتها المقررة في ٦ أيار/مايو ٢٠١٤. وقد كانت إسرائيل البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي ورد اسمه في تلك القائمة، وتعكس المساهمات السياسية والمالية التي تقدمها إسرائيل التزامها بعمليات حفظ السلام وأهدافها

وقيمها. وأكد أن بلده فخور بالعلاقة الودية التي يقيمها مع قوات حفظ السلام في المنطقة وبتعاونه الطويل الأمد معها.

٩ - وأفاد بأن ممثل الجمهورية العربية السورية قد استغّل الجلسة لإطلاق مزاعم لا أساس لها من الصحة ضد إسرائيل. وبدلا من تناول البند المعروض من جدول الأعمال، سعت الحكومة السورية إلى تحويل الانتباه عن وحشية الجرائم المروعة التي ترتكبها وداست على العمليات الديمقراطية للجنة، تماما كما تفعل مع حقوق شعبها. وقال إن وفده يتطلع إلى إجراء حوار بنّاء بشأن هذه المسائل.

١٠ - السيد عيزوقي (الجمهورية العربية السورية): تكلّم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن ممثل إسرائيل حاول استغلال الجلسة لتلميع سمعة بلده بالادعاء أنه البلد الوحيد في الشرق الأوسط الذي سدد أنصبته المقررة، في حين أنه في الواقع ينبغي أن تسدد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال في الجولان السوري، ليس فقط أنصبتها المقررة، بل أيضا أن تدفع جميع المبالغ اللازمة لتمويل قوة فض الاشتباك. وأفاد بأن الممثل الإسرائيلي قام بتزييف الوقائع عندما قال إنه يمثل قوى مُحبَّة للسلام لها علاقة جيدة مع الأمم المتحدة، في حين أنه يمثل قوات احتلال قامت بارتكاب أفظع الجرائم في حق السكان العرب في لبنان وفلسطين والجمهورية العربية السورية، وقد ارتكبت انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، تتضمن عمليات إبادة للسكان، وتهويد للأراضي، ومهاجمة المواقع المقدسة الإسلامية والمسيحية، وقد وثّقت ذلك الأمم المتحدة منذ إنشائها. واسترسل قائلا إن ممثل إسرائيل حاول صرف الانتباه عن الممارسات التي تتبعها القوات الإسرائيلية وعن تورطها في أعمال العدوان التي استهدفت قوة فض الاشتباك من خلال الدعم الذي تقدمه إسرائيل للجماعات الإرهابية في الجولان السوري المحتل، بهدف التستر على سجل إسرائيل الأسود وعلى انتهاكاتها لقرارات الأمم المتحدة. وأكد أن الجولان إقليمٌ سوري محتل وهو من حق الشعب السوري؛ وقد كان موضوع العديد من القرارات التي طالبت إسرائيل بالانسحاب إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وبوقف انتهاك القانون الإنساني الدولي وبإنهاء سياستها الاستيطانية. وحذّر ممثل إسرائيل من التدخل في الشؤون الداخلية السورية ومن تشويه الحقائق.

تنظيم الأعمال

١١ - السيد سانشيز أزكوي (كوبا): قال إن وفده يأسف لغياب رئيس اللجنة، ومع ذلك فهو سيطرح عليه عددا من الأسئلة وسيصر على تلقي ردود رسمية عليها أثناء الاجتماعات الرسمية للجنة. وأفاد بأن وفده حصل على نسخة من دعوة عقد بموجبها الرئيس اجتماعا في ٩ أيار/مايو ٢٠١٤ في مقر البعثة الدائمة لفنلندا، وقد وُجِّهت هذه الدعوة إلى مجموعة مختارة من الوفود وكان ذلك بمشاركة وكيل الأمين العام للدعم الميداني ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

١٢ - واسترسل قائلا إنه إذا حالت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات دون عقد الاجتماع في المقر بالرغم من وجود حيز متاح لذلك، فينبغي أن تقدّم اللجنة شكوى شديدة اللهجة إلى الأمين العام. وبالاستناد إلى المواد ٦٠ و ٦١ و ١٠٦ و ١٠٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة، سأل عما إذا كانت اللجنة قد خولت للرئيس صلاحية دعوة مسؤولين بارزين في الأمانة العامة لتقديم عروض بشأن

برنامج العمل في إطار جلسات خاصة معقودة خارج مباني مقر الأمم المتحدة. وطلب توضيح الأسباب التي أفضت إلى عقد الجلسة الخاصة ومعايير اختيار الوفود المدعوَّة، وأسباب عدم توجيه دعوة إلى جميع الوفود. وتساءل عن المعلومات الإضافية التي قد تكون الأمانة العامة قدمتها في هذه الجلسة ولكنها لا تستطيع إطلاع جميع الدول الأعضاء عليها، وعما إذا كان الرئيس يعتزم عرض موجز لما تقرر في تلك الجلسة الخاصة.

١٣ - وسأل الأمانة العامة عما إذا كانت نشرتا الأمين العام بشأن تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام (ST/SGB/2010/1) وتنظيم إدارة الدعم الميداني (ST/SGB/2010/2) تأذن لوكيلي الأمين العام في هاتين الإدارتين بأن يناقشا، في جلسة خاصة معقودة خارج مقر الأمم المتحدة وخارج نطاق برنامج عمل اللجنة، مسائلَ تدخل في إطار اختصاص اللجنة وتكتسي أهمية بالنسبة لهاتين الإدارتين. وقال إنه يرغب في معرفة رأي مكتب الشؤون القانونية في هذا الأمر. وأكد أنه عندما يتلقى وفده ردود الرئيس من خلال القنوات الرسمية، سيُدلي ببيان بهدف إدراجه في محضر الجلسة.

١٤ - الرئيس: قال إنه ستجري إحالة الأسئلة التي طرحها ممثل كوبا إلى رئيس اللجنة عن طريق الأمانة العامة.

١٥ - السيد سعيد (السودان): قال إن وفده يود التأكيد على الشواغل التي أثارها ممثل كوبا. وأفاد بأن اللجنة تسعى للقيام بعملها في كنف الشفافية ولضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء في المناقشات. وأعرب عن استغرابه من الجلسة التي عقدها الرئيس مع بعض الدول الأعضاء في مقر البعثة الدائمة لفنلندا لمناقشة مسائل معروضة على اللجنة في حين كانت اللجنة نفسها تجري مشاورات غير رسمية في مقر الأمم المتحدة لمناقشة بنود جدول الأعمال التي أحيلت إليها.

١٦ - وقال إن وفد بلده أكد في العديد من المناسبات عن طريق المجموعات التي هو عضو فيها أن عقد بلدان محددة اجتماعاتٍ خاصة ضيّقة يؤدي إلى تعقيد عمل اللجنة. وأفاد بأنه مع أن الرئيس مسؤول عن التقريب بين آراء الأعضاء من أجل التوصل إلى توافق في الآراء، فلم يكن هناك من داعٍ ليعقد الرئيس جلسة خاصة من أجل التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة. وعلى أي حال، لم يكن هناك أي شيء يبرر جمعَ البلدان التي دُعيت لحضور الجلسة الخاصة. وبغض النظر عما إذا كان السودان قد دُعي إلى الجلسة أم لا، فإن مبدأ الشفافية كان على المحك. والرئيس مسؤول عن تعزيز اللجنة وعملها بدلا من إضعافها. وأكد أن استعاضة الرئيس عن عضوية اللجنة بمجموعة صغيرة من الدول الأعضاء أمر غير مقبول، ولا يساعد اللجنة على النظر في بنود جدول الأعمال. ويبدو أن البعض يودون أن تكتفي اللجنة بالمصادقة على مشاريع القرارات وتأييد التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليها خارج إطار اجتماعاتها الرسمية.

١٧ - ويتوقع من الرئيس أن يقدم عرضا كتابيا لتوضيح أسباب عقد الجلسة الخاصة وموجزا للمداولات التي جرت. وأوضح أن دعوة مسؤولين كبار في الأمم المتحدة لتقديم معلومات في جلسة لم تكن مدرَجة في برنامج عمل اللجنة تشكِّل سابقة خطيرة. وأكد أن استبعاد دولة عضو أو دولتين من الجلسات أمر غير لائق وسيؤدي إلى إرساء نظام قائم على افتراض أنه يمكن التوصل إلى توافق في الآراء

مع بعض الدول وليس مع دول أخرى. وأعرب عن أسفه لأن رئيس اللجنة لم يكن حاضرا. وأشار إلى أن عقد جلسات خاصة، حتى مع أفضل النوايا، يثير كثيرا من الشكوك والاختلافات في الآراء وسيجعل التوصل إلى توافق في الآراء صعب المنال. وأوضح أن اللجنة تشعر بالقلق من احتمال اتخاذ قرارات هامة أثناء هذه الجلسة الخاصة ومن أن العضوية الكاملة ستجد نفسها ببساطة أمام أمر مقضي. وينبغي أن تكون اللجنة مفتوحة أمام الجميع وأن تعمل بشفافية. واختتم أقواله بالإشارة إلى أن وفد بلده قلق من أن هذه الممارسات ستُضعف دور اللجنة، وإلى أنه سينظر مجددا في هذه المسألة في ضوء ردود الرئيس.

١٨ - السيدة موكاشياكا (رواندا): قالت إن المناقشات التي جرت أثناء الجلسة الخاصة مهمة بالنسبة لجميع أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة، وللبلدان المساهمة بقوات وللمساهمين الماليين. وأكدت أنه ينبغي للرئيس أن يستمع للشواغل التي أعربت عنها الوفود وأن يضمن شفافية المناقشات. وذكرّت بأن الأعضاء قد بذلوا جهودا كبيرة للتوصل إلى توافق في الآراء على مستوى الخبراء، مع أن جميع الوفود تمكنت من التعبير عن شواغلها. ولا بد أنه قد تم الكشف عن معلومات لم يناقشها جميع الأعضاء اللجنة أثناء الجلسة الخاصة، بما أنه قد حضرها مسؤولون كبار وبما أنها عُقدت عقب تقديم إحاطة إعلامية شاملة إلى اللجنة بكامل هيئتها. وأضافت أن وفدها يود معرفة ما جرت مناقشته أثناء الجلسة الخاصة وأنه يطلب ردا خطيا من الرئيس.

١٩ - الرئيس: قال إن الأسئلة التي طُرحت ستُحال إلى رئيس اللجنة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠:٤٥.